الصباح الدولية
15
العدد 3541 - السنة الثانية عشرة
الإثنين 12 ربيع الآخر 1441 - الموافق 9 ديسمبر 2019
Monday 9 December 2019 - No.3541 - 12 th Year

الاحتجاجات مستمرة والإضراب يشلّ بغداد

إياد علاوي يطالب الرئيس بـ «إنقاذ العراق»

الرئيس العراقي برهم صالح وإياد علاوي

جانب من تظاهرات العراق

بغداد – «وكالات»: طالب رئيس الوزراء العراقي الأسبق، وزعيم ائتلاف الوطنية، إياد علاوي، الرئيس برهم صالح بـ«إنقاذ العراق»، واصفا وضع البلاد بـ«الحرج».

ووفقا لما أوردته «السومرية» العراقية، الأحد، قال في بيان صحافي: «في ظل المنعطف الحرج والأوضاع الخطيرة التي تمر بها بلادنا، وضرورة الإسراع بترشيح اسم أو أكثر ليكلف برئاسة الحكومة المقبلة، ندعو برهم صالح رئيس الجمهورية لبدء حوار شامل يضم ممثلين عن بعض القوى السياسية التي لم تشارك بالقمع، والتي ناهضت الدكتاتورية السابقة، إلى جانب المتظاهرين السلميين والاتحادات والنقابات المهنية».

وأضاف أن الحوار الشامل سيتطرق لـ «قانون الانتخابات ورئاسة الوزراء ودور ومهام الحكومة المؤقتة ومحاسبة من تسبب بعمليات القتل الجماعي للمتظاهرين، ليكون الحوار خطوة في طريق إنقاذ البلاد مما هي فيه».

وأشار علاوي في ختام بيانه إلى أن «الأوضاع الحالية تتطلب من رئيس الجمهورية بوصفه يمثل سيادة البلد وراعيا للدستور، إجراءات سريعة للمساهمة بالخروج من المأزق الحالي الذي تمر به البلاد، والحفاظ على قرارها السيادي ووحدتها الوطنية بتصحيح مسار العملية السياسية ومعالجة الانحرافات التي شهدتها طيلة السنوات الماضية».

من ناحية أخرى يواصل آلاف المتظاهرين العراقيين، التجمع في ساحات الاحتجاج، رغم مقتل 24 شخصا في بغداد على أيدي مسلحين، ما يثير مخاوف من تصاعد العنف في البلاد.

وتستمر الاحتجاجات الشعبية وسط أجواء هادئة مع انتشار كثيف للقوات الأمنية، وخروج مسيرات طلابية في بغداد وبعض المحافظات احتجاجا على مجزرة السنك والخلاني.

ومنذ الساعات الأولى من صباح اليوم، توافد المتظاهرون إلى ساحات التظاهر في كل من العاصمة بغداد، وميادين الاحتجاج في محافظات جنوبية عديدة، حيث رددوا شعارات رفضا لصمت الحكومة حيال مجزرة السنك والخلاني.

وأعلنت غالبية مدارس بغداد إضرابها عن الدراسة والعمل، ويأتي ذلك بالتزامن مع خروج مسيرات طلابية في بغداد وبعض المحافظات.

وفي الديوانية، مازال توافد المتظاهرين لساحة الساعة مستمرا، مع تعطيل الدوام الرسمي في دوائر المحافظة، بقرار من المحافظ، حدادا على أرواح ضحايا السنك والخلاني.

ولفتت المصادر إلى أن «محافظة المثنى شهدت تعطيل الدوام الرسمي في دوائر المحافظة بأمر من المحافظ باستثناء الدوائر الخدمية والمستشفيات مع تواجد للمتظاهرين في ساحة الاحتفالات، كما تواجد المتظاهرون في ساحة التربية بمحافظة ميسان وسط استقرار أمني تشهده المحافظة».

كما قامت الحكومة المحلية في ذي قار بتعطيل الدوام الرسمي لمدة يومين، فيما قامت القوات الأمنية في المحافظة بفتح 5 جسور وسط المدينة مع استمرار إغلاق جسر الزيتون.

وفي كربلاء، أغلق محتجون أبواب جامعة كربلاء، ومنعوا دخول الطلاب والأساتذة والموظفين إليها، كما قطع متظاهرون طريق محطة كهرباء في كربلاء، ومنعوا الموظفين من الوصول إليها.

- إطلاق سراح 2600 «متظاهر سلمي»
- مسؤول عراقي: الأجهزة الأمنية مسؤولة عن أحداث الخلاني
- الأمم المتحدة تدين العنف ضد المتظاهرين في العراق

ونقلت وسائل إعلام عراقية، عن شهود عيان، أن عبوة ناسفة انفجرت في سيارة عضو تنسيقية محافظة كربلاء للحراك المدني المستقل، الدكتور مهند الكعبي، أثناء وقوفه قرب مركز «بن توه» للتسوق العائلي في حي سيف سعد 5 كم جنوب مركز المدينة القديمة، وأصيب الدكتور وهو أستاذ جامعي، بجروح مختلفة نقل على إثرها إلى مستشفى الحسيني للعلاج، فيما بدت على سيارته أضرار كبيرة نتيجة الانفجار.

وفي محافظة بابل، أغلق المئات من المتظاهرين، اليوم، دوائر البلدية والوقفين الشيعي والسني في مدينة الحلة مركز المحافظة.

وقال قناة «السومرية» العراقية، إن «متظاهرين غاضبين أغلقوا، صباح أمس، دوائر البلدية والوقفين الشيعي والسني، فضلا عن مديرية تربية بابل، ودوائر البلديات».

وشهد العراق، تنامي مشاعر الخوف من احتمالية انحدار البلاد إلى موجة من التطاعن الداخلي، ومستويات جديدة من العنف، في ظل العجز الواضح الذي تبديه القوات الحكومية في ضبط الأوضاع ووقف ممارسات الفصائل المسلحة المتفلتة.

وأدانت الولايات المتحدة السبت الهجوم الذي تعرض له المتظاهرون العراقيون وسط بغداد ليل الجمعة، وراح ضحيته نحو 24 شخصاً. وكان مسلحون قد أطلقوا الرصاص الحي على المتظاهرين في ساحة الخلاني وجسر السنك ببغداد الجمعة.

ويطالب العراقيون منذ أكثر من شهرين، بتغيير الطبقة الحاكمة منذ 16 عاما ويتهمونها بالفساد والمحسوبية والتبعية لإيران.

من جهة أخرى أعلن القضاء العراقي، الأحد، إطلاق سراح عن أكثر من 2600 متظاهر سلمي، وأفاد المركز الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى في بيان بأن «الهيئات الحقيقية المكلفة بنظر قضايا التظاهرات أعلنت عن إطلاق سراح (2626) موقوفا من المتظاهرين السلميين لغاية اليوم».

وأضاف «ما يزال 181 موقوفا يجري التحقيق معهم عن الجرائم المنسوبة لهم وفق القانون».

ومنذ بدء الاحتجاجات في العراق سقط 485 قتيلاً وأكثر من 17 ألف جريح، والغالبية العظمى من الضحايا من المحتجين الذين سقطوا في مواجهات مع قوات الأمن ومسلحين مجهولين.

ورغم استقالة حكومة عادل عبد المهدي وهي مطلب رئيسي للمحتجين، إلا أن التظاهرات لاتزال متواصلة وتطالب برحيل النخبة السياسية المتهمة بـ«الفساد وهدر أموال الدولة»، والتي تحكم البلاد منذ 16 عاما.

من جهة أخرى حمل وزير الأمن الوطني العراقي السابق قاسم داود، الأحد، قادة الأجهزة الأمنية، مسؤولية الأحداث الدامية التي شهدتها ساحة الخلاني والسنك، يوم الجمعة الماضي، مرجحاً أن يكون بضعهم متواطئاً بشكل أو بآخر.

وقال داود، في بيان، وفق موقع «السومرية نيوز» الإخباري، إن «جريمة جديدة نكراء يندى لها جبين الإنسانية، حدثت على يد أحزاب السلطة، من خلال امتداداتها الميليشياوية يومي الجمعة والسبت الماضيين، وإننا في الوقت الذي نعزي فيه أبناء شعبنا العراقي وأسر الشهداء ونتمنى الشفاء للجرحى، نؤكد أن هذه الجرائم لن تثني أبناء شعبنا على مواصلة النضال من أجل اجتثاث هذه التنظيمات الشاذة على مجتمعنا العراقي».

وأضاف «شهد العراق تنظيمات ميليشياوية مسلحة عديدة في تاريخه وكان مصيرها أسود، وهذه التشكيلات اليوم تشابه ما برز في الفترة الماضية من تشكيلات المقاومة الشعبية والحرس القومي وفدائي صدام وكان مصيرها لعنة التاريخ والشعب».

وتابع «ندين ونشجب بشدة هذه الجرائم، ونحمل بشكل رئيسي الحكومة العراقية والقيادة العامة للقوات المسلحة وقادة الأجهزة الأمنية مسؤولية ما حصل لفشلهم أو تقاعسهم، وربما تواطئهم في توفير الحماية لأبطالنا المنتفضين».

من جانب آخر أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين هينيس بلاسخارت إدانتها بأشد العبارات إطلاق النار على متظاهرين عُزّل وسط بغداد مساء يوم الجمعة، ما أسفر عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى بين المواطنين الأبرياء.

وقالت بلاسخارت: «إن القتل المتعمد للمتظاهرين العُزّل على يد عناصر مسلحة ليس أقل من أن يُوصف بالعمل الوحشيّ ضدّ الشعب العراقي، ويجب تحديدُ هوية الجنَاة وتقديمهم إلى العدالة دون تأخير»، بحسب ما ذكرت بعثة الأمم المتحدة في العراق على فيسبوك.

وحثت الممثلة الخاصة القوات المسلحة العراقية على ألّا تدّخرَ جُهداً لحماية المتظاهرين السلميين من العنف الذي تمارسه عناصرُ مسلحة تعمل خارج سيطرة الدولة.

ودعت بلاسخارت المتظاهرين السلميين إلى التعاون بشكل بنّاء لضمان حماية الاحتجاجات السلمية.

وأضافت إن «أعمال العنف التي تُحرّكها العصابات النّاجمة عن ولاءات خارجية أو ذات دوافع سياسية أو موجّهة لتسوية الحسابات تُخاطر بوضع العراق في مسار خطير».

وأشارت إلى أنه من الضروريّ التكاتف دفاعاً عن الحقوق الأساسية، مثل الحق في التجمع السلميّ وحرية التعبير.

وأعربت عن خالص تعازيها لأُسر الضحايا الذين لقوا حتفهم وتتمنى الشفاء العاجل للجرحى والمصابين.

تزايد وتيرة الاغتيالات في عدن.. من يقف خلفها؟

«الانتقالي الجنوبي»: نتمسك بضرورة تنفيذ اتفاق الرياض

انفجار سيارة مفخخة بعدن

عدن – «وكالات»: قال المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن، إنه يتمسك بتنفيذ اتفاق الرياض الموقع مع الحكومة اليمنية، وفقا لآليته المحددة.

وأضاف بيان صحافي صادر عن المجلس، أن هيئة رئاسته عقدت اجتماعها الدوري، برئاسة رئيس المجلس عيدروس قاسم الزبيدي، وقال إن «الاجتماع، وقف أمام نتائج اتفاق الرياض».

وأكدت هيئة رئاسة المجلس تمسكها بضرورة تنفيذ الاتفاق وفقا للآلية المحددة فيه أولا بأول، ورفضها الانتقائية في التقديم والتأخير لتنفيذ أي من بنود الاتفاق أو رفضه.

كما وقف الاجتماع أمام الوتيرة المتصاعدة للأعمال الإرهابية التي طالت الكوادر الأمنية الجنوبية، حسب البيان.

واتهم البيان ما وصفها بـ«قوى النفوذ اليمنية على إطلاق خلاياها الإرهابية النائمة في مثل هذه الظروف، سعيا منها لتعكير صفو الأمن والسكينة العامة في الجنوب، بهدف حرف الأنظار لتمرير مخططاتها المشبوهة».

وعبّرت رئاسة الانتقالي في الاجتماع عن تقديرها لأداء أجهزة الأمن لمهامها في ظل الصعوبات والمعوقات المصطنعة من قبل الحكومة اليمنية، داعية أبناء العاصمة عدن والجنوب إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية لضبط العناصر الإجرامية والإبلاغ عنها.

من ناحية أخرى اغتال مسلحان تقلهما دراجة نارية شخصاً قرب مركز تجاري في حي المنصورة وسط العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، في حادثة هي الثانية خلال أقل من 4 ساعات، بعد أن اغتال مسلحون مسؤولاً أمنياً في الحي ذاته، قبل أن يعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن العملية الأولى.

وقال شهود عيان، إن «مسلحين اثنين على متن دراجة نارية، تبعوا أحد الأشخاص وأطلقوا عليه وابلاً من الرصاص قبل أن يلوذوا بالفرار إلى جهة غير معلومة، دون أن يتم التعرف على هوية القتيل».

وشهدت عدن خلال أقل من أسبوعين عمليات اغتيال أسفرت عن مقتل مسؤولين أمنيين ومحليين في واقعة يكتنفها الغموض، وسط اتهامات توجه لتنظيم الإخوان الرافض لاتفاق الرياض المبرم بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية مطلع الشهر المنصرم.

وأعلنت وسائل إعلام إخوانية مسؤولية الجماعة عن أحداث عنف ومواجهات بين مسلحين والقوات الأمنية الشهر المنصرم في حي دار سعد والشيخ عثمان، قبل أن تنجح قوات الأمن في السيطرة على الوضع.

وجاءت الاشتباكات حينها بعد هجوم إرهابي استهدف حاجزا أمنيا قرب ميناء عدن، أسفر عن سقوط جرحى.

تزايد وتيرة العنف في عدن، يأتي في ظل التهديدات التي يطلقها مسؤولون يمثلون موالون للتنظام القطري، بينهم صالح الجبواني الذي هدد بقتال القوات السعودية في عدن.

وهدد وزير النقل بالحكومة اليمنية، المملكة العربية السعودية بأعمال إرهابية سينفذها ضد قواتها المرتبطة في عدن.

وتعليقا على تصريحات الجبواني، قال المحلل السياسي السعودي خالد الزعتر، إن «تصريحات صالح الجبواني وأحمد الميسري والتهديدات المبطنة، ومحاولة إجهاض اتفاق الرياض يمكن الربط بينها وبين تصاعد وتيرة الاغتيالات في عدن، وهو مايعني عدم استبعاد وجود تورط لهذه الأصوات التي تدفع باتجاه حالة الانفلات الأمني والعمل على استهداف القيادات الجنوبية».

وأكد الزعتر، أن «تصريحات الجبواني والميسري تتوافق مع خطاب الحوثي في التهجم على التحالف العربي وضرب العلاقة بين التحالف العربي والشعب اليمني، يؤكد أن الشرعية اليمنية مخترقة ولن تنجح في تثبيت شرعيتها مالم تتخلص من هذه الأصوات التي تحاول إبقاء الشرعية اليمنية في دائرة الإحراج».

الأردن: مجلس النواب يحيل وزيرين سابقين إلى القضاء

مجلس النواب الأردني

عمان – «وكالات»: أحال مجلس النواب الأردني، وزيرين سابقين إلى القضاء بتهم فساد.

وأحال مجلس النواب وزير البيئة السابق طاهر الشخشير إلى النيابة العامة لإجراء المقتضى القانوني بعد أن صوّت بالمناداة بالأسماء بناء على تنسيب اللجنة القانونية.

كما صوّت مجلس النواب بالأغلبية على إحالة وزير الأشغال السابق سامي هلسة إلى النيابة العامة بناء على تقرير اللجنة القانونية وبناء على طلبه شخصياً والذي تلى خلال الجلسة وذلك ليتمكن من إثبات براءته بعد نشر وسائل إعلام بوجود فساد في عطاءات وزارته أثناء توليه لحقبة الأشغال في الحكومة السابقة.

وحضر الجلسة 119 نائباً صوتوا مع القرار، فيما غاب عن الجلسة 11 نائباً.

من ناحية أخرى صرح مصدر عسكري مسؤول في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية بأن المنطقة العسكرية الشرقية تمكنت من إحباط محاولة تهريب كمية كبيرة من المخدرات عبر الحدود السورية.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) الليلة الماضية عن المصدر القول إن «سيارة حاولت اجتياز الحدود من الأراضي السورية إلى الأراضي الأردنية، عندما تم تطبيق قواعد الاشتباك معها، ما أدى إلى تراجع الأشخاص إلى داخل العمق السوري».

وأوضح أنه «بعد تفتيش المنطقة والسيارة تم ضبط كمية كبيرة من المواد المخدرة، وتم تحويلها إلى الجهات المختصة».

ويفرض الأردن إجراءات أمنية مشددة وقواعد اشتباك صارمة على جانبه من الحدود مع سورية في ظل الأوضاع على الجانب الآخر من الحدود.